العنوان:	مؤسسة الوقف في المجال البلقاني: كتاب مرجعي عن منطقة غنية بالأوقاف
المصدر:	أوقاف
الناشر:	الامانة العامة للأوقاف - إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية
المؤلف الرئيسي:	الأرناؤوط، محمد موفق
المجلد/العدد:	س24, ع46
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2024
الشهر:	يونيو
الصفحات:	117 - 123
رقم MD:	1516384
نوع المحتوى:	عروض كتب
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	IslamicInfo
مواضيع:	الوقف الإسلامي، إدارة الأوقاف، شبه جزيرة البلقان
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1516384

© 2024 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

للإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA
الأرناؤوط، محمد موفق. (2024). مؤسسة الوقف في المجال البلقاني: كتاب مرجعي عن منطقة غنية بالأوقاف.أوقاف، س24, ع46، 117 - 123. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1516384

إسلوب MLA
الأرناؤوط، محمد موفق. "مؤسسة الوقف في المجال البلقاني: كتاب مرجعي عن منطقة غنية بالأوقاف."أوقافس24, ع46 (2024): 117 - 123. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1516384

© 2024 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

عرض كتاب

"مؤسسة الوقف في المجال البلقاني"

كتاب مرجعي عن منطقة غنية بالأوقاف

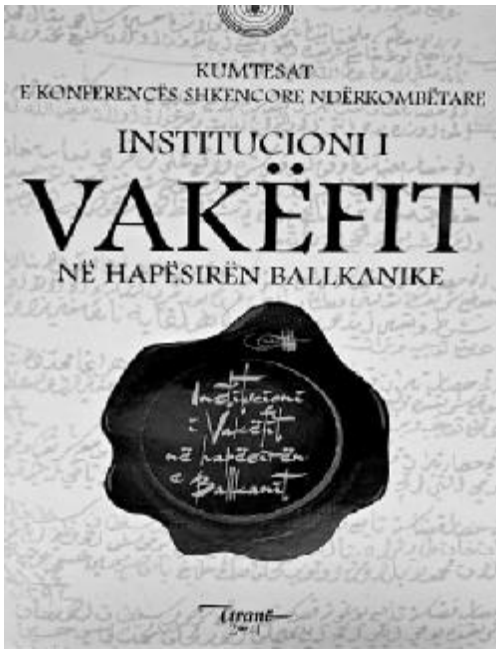

أ. د. محمد الأرناؤوط*

تمثل شبه جزيرة البلقان منطقة غنية بالنسبة لتاريخ الوقف وتطوراته الجديدة على الأرض، مع تعدّد الدول والأنظمة السياسية منذ القرون الوسطى وحتى العقود الأخيرة من القرن العشرين، التي اتسمت بالانتقال من الحكم الشيوعي إلى الحكم الديموقراطي، وشهدت موجة حيوية جديدة، سواء أكان ذلك لاسترداد الأوقاف المسلوبة أم لإحياء ثقافة الوقف وفق المعطيات الجديدة.

* مستشار التقرير الإستراتيجي للأوقاف. بريد إلكتروني: mm-arnaut@hatnail.com

وفي هذا السياق تمثل منطقة البلقان المجالَ الذي برزت فيه التقاليد البيزنطية والسلافية المتأثرة بها، وخاصة مع الدولة (الإمبراطورية الصربية الصاعدة)، في مجال الوقف ثم التطور الكبير في الأوقاف العثمانية، بعد أن أصبحت البلقان تحتضن عاصمة الدولة (أدرنة) ومركز الثقل الجغرافي والسكاني للدولة العثمانية. وبسبب الحكم العثماني الطويل للمنطقة –الذي امتد حوالي 500 سنة في بعض أجزائها– فقد عرفت ازدهارًا كبيرًا للوقف، تمثل في مجال العمران وانتشار الإسلام، حتى إن الوقف كان له دوره الكبير في نشوء مدن جديدة، منها عاصمتان لدولتين من دولها: سراييفو وتيرانا.

ولأجل ذلك فقد نالت هذه المنطقة اهتمامَ العديد من الباحثين على أمد ثلاثة أجيال في القرن العشرين، ومن هؤلاء أستاذنا المرحوم حسن كلشي (1922– 1976م)، الذي كانت رسالته (الدكتوراة) "أقدم الوثائق الوقفية باللغة العربية في مكدونيا" (1960م) فاتحة لموجة جديدة من الدراسات الجديدة عن الأوقاف ودورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي تستحق النشر باللغة العربية.

وفي إطار هذا الاهتمام بالوقف في البلقان بادرت مؤسسة "آلسار" ALSAR في ألبانيا –التي هي مؤسسة وقفية تعنى بالإعانة والتربية والثقافة– بتنظيم ندوة دولية عن الوقف عُقدت في 2018م، ونشرت أوراقها في كتاب بعنوان "مؤسسة الوقف في المجال البلقاني" باللغة الألبانية عام 2021م**، ويتضمن الكتاب عشرين ورقة بحثية لباحثين من ألبانيا والبوسنة وتركيا ومكدونيا وكوسوفا، شملت منطقة واسعة تمتد من المجر (هنغاريا) إلى اليونان، مع ثقل واضح لألبانيا ومكدونيا وكوسوفا احتل تقريبًا نصف الكتاب الذي يحتوي على 361 صفحة.

ومع هذا الانتشار الجغرافي يمكن هنا استخلاص أهم المحاور والقضايا التي دارت حولها هذه الندوة الدولية، التي كان يمكن أن تكون شاملة أكثر بمشاركات أخرى تغطي بشكل أفضل البوسنة وصربيا وبلغاريا واليونان.

لدينا –أولًا– البعد التاريخي المتمثل في ورقة "ملاحظات حول الأوقاف العثمانية الأولى في البلقان خلال القرنين: الخامس عشر والسادس عشر"، محمد عاكف اردوغرو، التي كان يجب أن تكون الأولى، والتي تتناول أوقاف الشخصيات المعروفة في ذلك الوقت، مثل: أبناء يجيت باشا بن افرونوس، ومصطفى باشا زوج ابنة السلطان سليم الأول، وصوقلو محمد باشا، وفرهاد باشا. ويلاحظ هنا أن هذه الشخصيات مثلت الجيل الأول من أبناء البلقان (اليونان وألبانيا والبوسنة وغيرها)، الذين أسلموا وارتقوا في الهرمية العثمانية الجديدة حتى وصلوا إلى أعلى المناصب، وحتى الزواج من بنات السلاطين. ويلاحظ هنا أن السلاطين كانوا يمنحون هؤلاء الأراضي التي كانوا

** Institucioni i vakëfit në hapësirën ballkanike,Tiranë (ALSAR)2021.

يقومون بوقفها وتأسيس منشآت دينية (مثل: الجوامع والتكايا) واقتصادية (مثل: الخانات والحمامات والأسواق) واجتماعية (مثل: العمارات لتقديم الوجبات المجانية) وتعليمية (مثل: الكتاتيب والمدارس)؛ حتى يمكن للأوقاف الجديدة أن تموّل نفسها بنفسها بإنفاق ما تحتاجه من الدخل التي يردها من تأجير الأراضي والخانات والحمامات والدكاكين.

ويتعلق بهذا الأمر المحورُ الأوسعُ الذي يشمل الوقف والعمران، حيث لدينا أربع أوراق كاملة بالإضافة إلى ما ورد في أثناء الأوراق الأخرى. والحقيقة أن هذا المحور يشمل أهم تجليات الوقف في البلقان. فقد جاء الفتح العثماني في وقت كانت فيه منطقة البلقان تحت حكم أُسَر إقطاعية تتمركز في القلاع مع ضاحية سكانية (فاروش)، وأراضٍ زراعية واسعة وعددٍ قليل من السكان، في حين اختلفت صورة المنطقة مع الفتح العثماني وانتشار الأوقاف بنشوء القصبات والمدن الجديدة، التي أصبحت مراكز إقليمية للتجارة وعكست النمط العمراني الجديد للمسلمين، حتى أصبحت منطقة البلقان تمثل "الشرق الأدنى" للأوربيين.

في هذه الأوراق –للباحثين فريد دوكا ومولود تشام وبتريت زينيلي ونهاد كراسنيتشي– نجد مَن يركّز على مدن بعينها ليواكب تأسيسها ونموها بفضل الأوقاف الجديدة، مثل بيرات (Berat) وتيرانا (Tirana) وكرويا (Kruja) وجاكوفا (Gjakova) وكاتشانيك (Kaçanik) وغيرها، ومَن يتناول هذا الجانب في إطار أوقاف شخصية معروفة كما هو الأمر مع أوقاف يحيى باشا في مدينة أُسكوب أو سكوبيه (Skopje). ومع هذا الجانب المهم في إسهام الوقف في نشوء المدن وتطورها في ألبانيا وكوسوفا ومكدونيا كان من المفيد أن تكون هناك أوراق تشمل البوسنة، حيث لدينا مدن دخل الوقف في تسميتها دلالة على دوره في نشوئها مثل غورني وقف (Gornji vakuf) ودونيي وقف (Donji vakuf)، بالإضافة إلى سراييفو نفسها.

في هذا المجال أدى الوقف دورًا محوريًّا في نشوء مدن جديدة أو التوسع في مدن كانت موجودة (مثل: سالونيك وصوفيا وبلغراد وغيرها) بسبب طبيعة الوقف الإسلامي ومحورية المسجد فيه. فقد كان المسجد هو النواة مع ما يلحق به من كتّاب للأطفال ومدرسة وعمارة لتقديم الوجبات المجانية، ثم كان لا بدّ من منشآت أخرى تدرّ الدخل لتمويل المنشآت الخيرية الأولى، مثل الخانات والحمامات والأسواق؛ لكي يبقى الوقف قائمًا بنفسه "إلى يوم الدين"، كما يرد في الوقفيات التي توثقه، وفي العادة كانت مثل هذه المحلات الجديدة تُنسب إلى اسم الجامع فيها –مثل: جامع السلطان مراد، وجامع مصطفى باشا وغيرهما– وتغري سكان القرى المجاورة بالقدوم والاستقرار فيها؛ مما يؤدي إلى نشوء محلة ثانية وثالثة. وهكذا توضح لنا هذه الأوراق الفارق بين تيرانا التي كانت قرية متواضعة ثم تحولت إلى بلدة مع النواة العمرانية التي أقامها سليمان باشا (الذي أصبح يشتهر باسم "مؤسس تيرانا") وإلى عاصمة لألبانيا في 1920م، ومدينة بيرات

(Berat) التي كانت قلعة كبيرة في القرون الوسطى، حيث أقيم الجامع الأول داخل القلعة مع محلة صغيرة، في حين امتدت المحلات الجديدة خارج القلعة لتنشأ مدينة جديدة بجوامع ومدارس وخانات وحمامات وأسواق بطابع شرقي متميز بفضل الأوقاف الجديدة التي أُسست فيها.

ويتداخل مع هذا التطور المحور الذي يتعلق بدور الأوقاف في انتشار الإسلام في البلقان، وهو الذي تناوله الباحث التركي دوغان يوروك في ورقته "دور الأوقاف في انتشار الإسلام في المناطق الألبانية". وينطلق د. يوروك هنا من نقطة مهمة تقول: إن الدولة العثمانية لم يكن فيها هيئة رسمية تتولى نشر الإسلام في المناطق المسيحية المفتوحة كالبلقان، بل إن الأمر تُرك لاستجابة السكان، حيث انتهى بعد قرون إلى شعوب اعتنقت الإسلام بغالبيتها (مثل البشناق والألبان)، وشعوب اعتنقت الإسلام بأقليتها (البلغار والصرب واليونان وغيرها). ويعزو د. يوروك الأمر إلى عاملين مهمين في نشر الإسلام: السكان والأوقاف. وفيما يتعلق بالسكان فالمقصود هو سياسة الترحيل والتوطين التي اتبعتها الدولة العثمانية بتوطين بعض المسلمين الأتراك في البلقان، مع العلم أن هذا كان يقلّ كلما اتّجهنا غربًا ليصل إلى الحد الأدنى في ألبانيا والبوسنة. وأما ما يتعلق بالسكان المحليين فقد كان هناك دور للأمراء المحليين الذين أعلنوا ولاءهم للدولة العثمانية واعتنقوا الإسلام بالتدريج ، في حين كان هناك دور أكبر لأبناء الدفشرمة أو تجنيد أولاد المسيحيين في الجيش الانكشاري الذين اعتنقوا الإسلام وصعدوا في الهرمية العثمانية إلى مراكز قيادية في الجيش والإدارة.

ويرتبط بهؤلاء دور الأوقاف في انتشار الإسلام في المناطق الألبانية كما يوضح ذلك د. يوروك في ورقته، مع أن ذلك يشمل المناطق الأخرى في البلقان. فقد كان السلطان يمنح هؤلاء هبات من الأملاك السلطانية في مناطقهم، وكانوا يقومون بدورهم بإنشاء أوقاف في هذه الأملاك تشمل البنية التحتية للمسلمين (مثل: الجامع والمدرسة والحمام)، بالإضافة إلى عمارات لتقديم الوجبات المجانية سواء في المراكز العمرانية الجديدة وفي الطرق ما بين المراكز العمرانية، مما كان يعطي صورة حضارية عن الإسلام ويغري السكان باعتناق الدين الجديد. وقد أدى هذا إلى نشوء المدن الجديدة وإلى توسع المدن الموجودة، حيث يستشهد د. يوروك بمدينة فلورا (Vlora) التي كانت أول ميناء عثماني على البحر الأدرياتيكي، ثم تضاعف عدد سكانها مع الأوقاف الجديدة في مطلع القرن السادس عشر لتصبح أكبر مدينة بعدد السكان في ألبانيا (ص55).

ولدينا محور يرتبط بذلك ألا وهو دور الأوقاف في انتشار التعليم والثقافة الإسلامية في المناطق الألبانية، حيث لدينا ورقة علاء الدين أكوز "التكايا المولوية كشبكة للثقافة والحضارة" وورقة صادق محمدي "دور الوقف في انتشار الثقافة والتعليم في كوسوفا" وورقة خليل مهتيتش "دور الأوقاف في تربية المسلمين بالبوسنة"، بالإضافة إلى ما ورد في أثناء الأوراق الأخرى التي تتحدث عن مكدونيا.

ولا بد هنا من توضيح أمرين مهمين لتفهّم هذا الدور الكبير للوقف في هذا المجال. فقد كان مفهوم الدولة عند العثمانيين حتى القرن التاسع عشر -مع تأسيس نظارة أو وزارة المعارف- لا يتضمن مسؤولية الدولة عن التعليم، بل تركت ذلك للمبادرات الخاصة التي كانت تتم عن طريق الأوقاف، وهكذا فقد تضمنت شبكة التعليم عن طريق الأوقاف الكتاتيب التي كانت مجاورة للجوامع ثم المدارس التي كانت تتولى تعليم القرآن الكريم والحديث النبوي واللغات العربية والعثمانية والفارسية والآداب والفقه وأصوله وغيرها. وبفضل هذه المدارس التي انتشرت بكثافة في البلقان برز الجيل الأول من المثقفين المعروفين على مستوى الدولة العثمانية، سواء أكان ذلك في المجال الديني (وصولًا إلى تولي منصب شيخ الإسلام) أم في المجال الفكري والسياسي مثل الصدر الأعظم لطفي باشا (1488-1564م) الذي ترك مؤلفات في العربية والعثمانية والفارسية. أما الأمر الثاني فهو أن تكايا الطرق الصوفية (المولولوية والخلوتية والسعدية وغيرها) التي انتشرت في البلقان كانت أيضًا مراكز للتعليم والثقافة؛ لأنها كانت تحتوي على مكتبات وكان يتم فيها نسخ المخطوطات وتدوين النتاج الصوفي والشعري لشيوخ هذه الطرق، وكانت تجذب بسبب موقعها في الطرق بين المدن سكان القرى المجاورة الذين كانوا ينجذبون بواسطتها إلى الإسلام.

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن ربع أوراق الكتاب تتحدث عن جمهورية مكدونيا الشمالية من جوانب مختلفة: "الوقف في مكدونيا بين التدمير والنسيان" لإسماعيل بارذي، و"وأوقاف يحيى باشا في سكوبيه" لمحمد إنباشي، و"والأوقاف العثمانية في مكدونيا" لدريتون ديكينا، و"وقف مصلح الدين بن عبد الغني" لأيوب كول، و"وقف مجلس العلماء في سكوبيه" لكريم ليتا. وقد يبدو تخصيص ربع أوراق الندوة أو الكتاب لدولة واحدة من دول البلقان الـ 12 مبالغًا فيه ، إلا أن جمهورية مكدونيا الشمالية (التي كانت إحدى جمهوريات يوغسلافيا السابقة) تستحق ذلك؛ لأمرين: غنى المنطقة بالأوقاف خلال الحكم العثماني الذي تجاوز 500 سنة، ودور رئاسة الجماعة الإسلامية هناك في استرجاع بعض الأوقاف التي سُلبت، حتى إنها تقدم نموذجًا لدول المنطقة ضمن مبادرة الأمانة العامة للأوقاف في الكويت في 2012م بتأسيس صندوق من أجل استعادة الأوقاف المسلوبة في منطقة البلقان كنواة لمشروع استعادة الأوقاف المسلوبة في العالم.

وعلى العكس من الانطباع العام بأن الأوقاف في يوغسلافيا السابقة كانت ضحية للحكم الشيوعي الجديد (1945-1990م)، حيث نجد فقط أن ورقة كريم ليتا توضح أن استيلاء الدولة على أوقاف المسلمين في مكدونيا بدأ مع تأسيس "مملكة الصرب والكروات والسلوفين" (التي أصبحت تسمى "مملكة يوغسلافيا" لاحقًا) في نهاية 1918م. ومع أن حكومة مملكة يوغسلافيا أُرغمت على توقيع "معاهدة سان جرمان" في باريس في 10/ 9/ 1919م، التي تعهدت فيها بحماية المسلمين وأوقافهم، إلا أن الحكومة غضّت النظر عن ممارسات المستوطنين بالاستيلاء على الأراضي التابعة للأوقاف في مكدونيا. وكمثل على ذلك لدينا في 1922م احتجاج من مجلس

الأوقاف المسؤول عن "تكية هاراباتي" في ضاحية مدينة تيتوفو، التي كانت تتبع لها أراضٍ تصل مساحتها إلى ألف هكتار، بسبب قيام المستوطنين القادمين من الجبل الأسود بالاستيلاء على بعض هذه الأراضي وطرد العاملين فيها، وذلك بعد أن شمل الإصلاح الزراعي في 1919م ثلاثة أرباع هذه الأراضي ومنحها للفلاحين غير المسلمين. وقد شمل التعدي على الأوقاف العاصمة سكوبيه أيضًا بحجة "التنظيم العمراني" للمدينة في 1924م، حيث أصدرت البلدية ثم المحكمة قرارًا بهدم "جامع بورمالي" الواقع على شاطئ نهر فردار، الذي كان يعتبر من أقدم وأجمل الجوامع العثمانية، وبناء نادٍ للضباط في حرمه، على الرغم من احتجاج إدارة الأوقاف في المدينة.

وبسبب هذه السياسة الحكومية المستفزة للمسلمين لإرغامهم على الهجرة إلى تركيا خلت مناطق عديدة من المسلمين؛ مما دفع إدارة الأوقاف في سكوبيه إلى الإيعاز بطرح الأراضي والمباني التابعة للأوقاف في تلك المناطق لبيعها وتحويل العائد إلى المركز لشراء عقارات تكون مفيدة لإدارة الأوقاف، إلا أن هذا القرار الخاطئ أُوقف العمل به في 1936م (ص313).

وتكمل ورقة إسماعيل بارذي "الوقف في مكدونيا بين التدمير والنسيان" ما آل إليه الوضع في يوغسلافيا الجمهورية، وبالتحديد بعد وصول الحزب الشيوعي إلى السلطة في 1945م، التي تعرضت فيها الأوقاف إلى محنة كبيرة. فمع صدور قانون الإصلاح الزراعي والاستيطان في 1945م، الذي شمل ممتلكات كل الجماعات الدينية في يوغسلافيا، تمّت مصادرة الأراضي الموقوفة على الجوامع والتكايا، ولم يترك لها سوى عشرة هكتارات، وإذا كان الأمر يتعلق بجامع أو تكية ذات قيمة تاريخية مهمة يمكن أن تكون المساحة المتروكة 30 هكتارًا. ومع ذلك يوضح د. بارذي أنه حتى هذه المساحة التي حددها القانون لم تُحترم بل تمّ التعدّي على المساحة المتروكة للأوقاف التي حدّدها القانون. وهكذا يُستشهد بتقرير صادر عن إدارة الأوقاف يرد فيه أنه تم الاستيلاء من قبل الدولة على أكثر من 300 هكتار من الأراضي التي ضمنها القانون للجوامع والتكايا.

أما قانون تأميم الشركات الاقتصادية الخاصة الصادر في 1946م وتعديلاته في 1948م فقد شمل حتى الطواحين والعمارات والمضافات التابعة للأوقاف، في حين جاءت الضربة القاصمة مع قانون حيازة المساكن وقانون تأميم المباني المؤجرة؛ لأنّ الأوقاف كانت تستفيد من تأجير تلك المباني لكي تغطي نفقات الخدمات الخيرية التي تقدمها. أما الضربة القاضية فقد جاءت في قانون 1958م لتأميم المباني والأراضي المعدة للبناء، الذي شمل تأميم 11,324 وقفًا (جوامع ومقابر ودكاكين وبيوتًا ومساكن وغيرها) تصل مساحتها إلى حوالي ثلث مليون متر مربع، وتقدّر قيمتها بحوالي 372 مليون يورو. ولذلك أُلغيت دائرة الوقف في رئاسة الجماعة الإسلامية (التي تمثل المسلمين أمام الدولة)؛ لأنه لم يعد هناك أوقاف (ص361).

وبعد بدء تحول يوغسلافيا إلى الديموقراطية في 1990م طالبت رئاسة الجماعة الإسلامية في يوغسلافيا من رئاسة كل جماعة إسلامية في الجمهوريات اليوغسلافية بأن تحصر كل الممتلكات الوقفية بما في ذلك تلك التي صودرت منذ 1945م. وبالاستناد إلى ذلك قامت رئاسة الجماعة الإسلامية في مكدونيا بتوجيه كتاب إلى البرلمان المكدوني في 22/ 5/ 1991م تطالب فيه بإلغاء تأميم المباني الدينية التاريخية، مثل: "الجامع الجديد" في مدينة مناستير (الذي يستخدم كمعرض فني) و "جامع حيدر قاضي" في مناستير (الذي يستخدم مخزنًا للخمور) و "جامع زابيا كرك" في مدينة برليب (الذي يستخدم كمخزن) و "تكية هاراباتي" في ضاحية مدية تيتوفو (التي تستخدم كمطعم وكمتحف) وغيرها. ولكن الحكومة المكدونية ردّت على ذلك بالقول: إن مطالب رئاسة الجماعة الإسلامية "غير دقيقة وغير مكتملة"، وتقترح النظر في الحل المطلوب لهذه المسألة (ص262).

ولكن القارئ يستغرب توقف الورقة عند هذه السنة ما دامت أنها مقدّمة لندوة دولية عقدت في 2018م، من دون أن تتابع معركة رئاسة الجماعة الإسلامية مع الحكومات المكدونية المتعاقبة، التي تمكنت خلالها من استرجاع بعض الأوقاف المهمة، وهو ما يحتاج إلى دراسة أخرى لأهمية هذه الحالة لجمهوريات يوغسلافيا السابقة.

ومع ذلك يستحق هذا الكتاب التنويه بما ورد فيه من أوراق تلقي الضوء على جوانب مختلفة من تاريخ الأوقاف ودورها المهم في البلقان، مع الحاجة إلى تمثيل أكثر لبعض الدول الأخرى وتحديث للوضع الحالي بعد التحول الديموقراطي ليوضح ما آل إليه الحال بعد ثلاثين سنة من نهاية الحكم الشيوعي في تلك الدول.